

قوله واقل ما يكون نحو ان الكلام يتركب من اكثر من اسمين او اسم  
 وفعل ومقتضاه عد المتأدي من اجزاء حقيقة الكلام حقيقة  
 فيكون متافيا لقوله هنا فانه من الثاني قلت لقوله يثبت شرط  
 في اكثر الذي يتألف منه الكلام ان يتوقف عليه الافادة نحو  
 زيد ابو قاسم وان قام زيد فثبت فلا يلزمه عد المتأدي  
 من الاجزاء حتى يتألف ما لم يلف لعدم توقف افادة ادعوا على  
 ذكر المذموم فتأمل واورد ايضا الاما لانه كلام تركب من حرف  
 واسم لان الالة التثنية لا خبر لها لاظهار ولا مقدار او عكس  
 دفعه ما قيل في ي زيد ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو  
 وقاله الاماميين في قوله اله في الباب الثالث من الكتاب في تفسير  
 الجملة وذكر اقتسامها واحكامها ما نصه الباب مئة او الثاني  
 صفة له وفي تفسير الجملة خبر من الكتاب اما حال من  
 الضمير المستعمل في الخبر ولا يفيد هنا تقدير الحال علي  
 عاملها المعنوي لا الظرف وقد صرح ابن بريان نحو ا ذلك  
 لتوسيعهم في الظرف واما حال من المبتدأ على حد ما اجازوه  
 مسيبويه في قوله الشاعر هلمية موجهنا طلل اذ صاحب  
 الحال عنده وهو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا  
 للظرف كما يقول الاخفش والتوفيق والنائب الى الالات  
 الذي تعلق به الظرف قلنا اما نحن فيه وغاية ما يلزم كون العامل  
 في الكلام غير العامل في صاحبها وهذه التيسير مجزور عنده واما  
 صفة المبتدأ ان يقدح متعلقه مع فقه اي الباب الثاني  
 الكابن من الكتاب على القول بواحد من الموهومة مع بعض

ثم لا يلزم من تأليف لفظ  
 عن لفظ ان يعطى جميع  
 احكامه حتى يرد ان  
 الالة التثنية والواو  
 على الالة التثنية من ان يقال  
 انما تأليفها عن ادعوا بعد  
 نقله من انما تأليفها

صلى

صلى وقد عمد هذه الطريقة كثير من الاعمال المتأخرين اهموما  
 ذكره في قوله المصنف من الكتاب الثاني ياتي مثله في قوله ثم حرف  
 اذ لا معنى للتدريج بين الاقتسام فيه ان هذا من حيث الاقتسام  
 لان حيث ذواتها فان بين الاقتسام التدريجي الذي من حيث  
 ذواتها فيكون ثم للتدريج الذي بيننا من حيث ذواتها وقول  
 ويأتي في الاشارة نحو فيه ان يرد له كما ذكره لان المتأخر ذكر افاده  
 يكون اشرف كما في اية لا يسمونى اصحاب النار واصحاب الجنة  
 فالاولى ابقاء ثم على حاله وجعله للتدريج الذي بين الاقتسام  
 من حيث ذواتها لان حيث الاقتسام ان الكلام اسم  
 جنس على التخياري له الالة ومتاعا للماهية من حيث هي  
 والله وقتا عتراضا بتنا في كلام الله قوله لبعض واقره  
 وقد عرفت سقوطه مما قرناه سابقا عند قوله الكلام مبتدأ  
 فلا تقبل فقيل جوهري بان الفاعل تذكير والفاعل علي  
 الجمع ثابتته وقيل وقيل اسم جمع ودان له واحد من  
 لفظه والفاعل على اسم الجمع خلافة وقول كمتار انه اسم  
 جنس جمعي الجمعي صفة لا اسم للماهية من حيث هو الصواب  
 قاله بسبب واعلم ان الجمع ما دل على احاده دلالة تكثر او باللفظ  
 واسم الجمع ما دل على احاده دلالة التكرار على اجزائه والفاعل ان لا يرد  
 له من لفظه كقوم ورضط وطابفة وجماعة وقد يكون تركب  
 وصحب واسم الجنس الافراد ما دل على الماهية لا يتجدد قالة  
 او كثرة كما في قراب والجمعي ما دل على اكثر من اثنين ووقف  
 بينهم وبين واحد بالتألف التخصر وقلة قال اللغوي ان اسم  
 الجنس موصوع للماهية من حيث هي ولا يتجوز ان ذلك

في قول شارح  
 ص